المصـــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 13-11-2006
الصفحـات : 17
العـــدد : 10212
المسلسل : 83

السياري: فائض الميزانية بلغ 218 مليار ريال والاقتصاد المحلي يسير بخطى واثقة لتنوع التنافسية والتوظيف

الملك عبد الله يتسلم تقرير مؤسسة النقد وسط نمو قوي للاقتصاد السعودي

الرياض: «الشرق الأوسط»

تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس في مكتبه بالديوان الملكي في قصر اليمامة التقرير السنوي الثاني والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي استعرض أبرز التطورات الاقتصادية المحلية للعام المالي 2005 والذي يشمل أحدث تطورات العام المالي الحالي 2006، حيث قام بتسليم التقرير حمد السياري محافظ المؤسسة، وبحضور الدكتور إبراهيم وزير المالية العساف، وسط إشادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بالتقرير ومحتوياته، كما أثنى على الدور المهم الذي تقوم به المؤسسة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في إطار السياسة العامة للدولة.

وشدد السياري على أن القرارات الهامة وتحقيق عدد من الانجازات في مجال تحديث الأنظمة وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإقرار عدد من المشاريع التنموية الضخمة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي يعد خطوة مهمة نحو تعزيز الاندماج مع الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية وفتح وتوسيع الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أن الاقتصاد المحلي يسير بخطى واثقة وحثيثة في مسار سليم نحو وضع أكثر قوة وتنوعا وتنافسية وتوظيفا للقوى العاملة الوطنية وكل هذه الجهود ستعزز تحقيق نمو مستدام.

وقال السياري في كلمة ألقاها أمام الملك «إننا هذه الأيام نلمس نتائج ونجني ثمار جهودكم في المجلس الاقتصادي الأعلى في مجال تنظيم وإعادة هيكلة كافة قطاعات الاقتصاد المحلي فمنذ تأسيس المجلس في عام 1999- 1420 سجل الاقتصاد المحلي متوسط نمو سنوي حقيقي مقداره 4,2 في المائة متجاوز معدلات النمو السكاني البالغ 2,5 في المائة، وحقق القطاع الخاص نموا مستمرا خلال الست السنوات الماضية بلغ متوسطه الحقيقي 4,6 في المائة سنويا، وفي عام 2005 واصل الاقتصاد السعودي تحقيق نتائج متميزة فاقت متوسط النمو السنوي خلال تلك الفترة، حيث نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 6,5 في المائة مقارنة بنمو نسبته 5,3 في المائة للعام السابق، وقد زاد الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص بنسبة 6,6 في المائة والقطاع الحكومي بنسبة 7,2 في المائة، وسجلت المالية العامة للدولة فائضا للعام الثالث على التوالي بلغ 218 مليار ريال مع توسع رشيد في الإنفاق العام إضافة إلى ما خصص لتسديد جزء ملحوظ من الدين العام، وأدت النتائج الايجابية إلى ارتفاع فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات لعام 2005 إلى 338 مليار ريال مقارنة بفائض مقداره 195 مليار ريال في العام السابق، ومواكبة لتلك التطورات ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة 11,6 في المائة، وقد حدثت تلك التطورات الاقتصادية في ظل مناخ اتسم باستقرار الأسعار المحلية حيث نما الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام 2005 بأقل من الواحد في المائة، والمتوقع بمشيئة الله استمرار النتائج الايجابية للاقتصاد هذا العام عند مستويات مماثلة. وأضاف «إن اهتمامكم المباشر يا خادم الحرمين الشريفين بتلبية احتياجات المواطن والوطن الحالية والمستقبلية تجسد في توجيهاتكم باستخدام جزء من الإيرادات الإضافية المتحققة نتيجة تحسن وضع الميزانية العامة في مجالات حيوية، يأتي في مقدمتها تنمية وتطوير العنصر البشري الذي هو محور التنمية الأول وهدفها النهائي، وتمثل الجهود المرتكزة على زيادة التوسع في فتح الجامعات والكليات الفنية والتقنية ومدارس التعليم العام وزيادة نسب القبول وفتح الابتعاث الخارجي، إضافة إلى ما خصص للرقي بالخدمات الصحية والاجتماعية الخيار الاستراتيجي السليم لتعزيز المسار التنموي الصحيح، وستؤتي بمشيئة الله ثمارها المرجوة. وأضاف حمد السياري في كلمته «تشير المؤشرات الاقتصادية التي تراقبها المؤسسة إلى استمرار الاستثمارات المباشرة بوتيرة عالية في جميع القطاعات تقريبا، وزيادة عمق ومتانة الاقتصاد الوطني، وقد انعكس ذلك على رفع التقييم الائتماني للمملكة من قبل مؤسسات التقييم الدولية واهتمام ملحوظ من كبار المستثمرين العالميين بفرص الاستثمار في السعودية. وأضاف «إن تدفق الاستثمارات المباشرة إلى مختلف القطاعات الإنتاجية لدليل قوي على جاذبية الاستثمار في السعودية ورغبة المستثمر المحلي والأجنبي في المساهمة فيها ويمر جزء من هذه الاستثمارات عبر السوق المالية التي تحظى بأهمية كبيرة للاقتصاد، فهي توفر قنوات

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 13-11-2006
الصفحـات : 17
العـــدد : 10212
المسلسل : 83

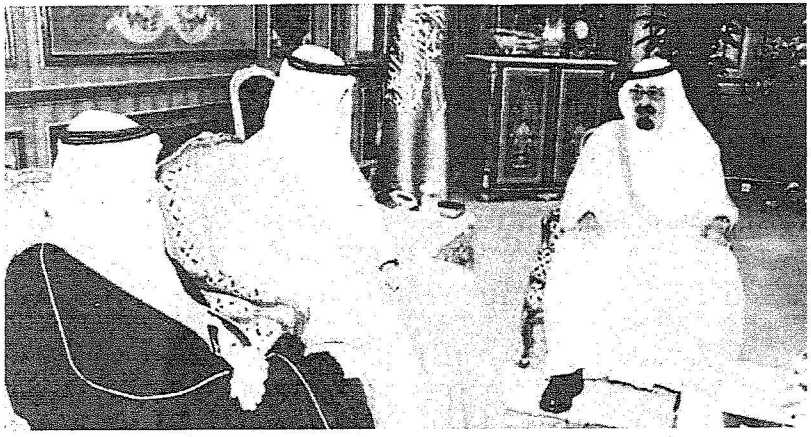

خادم الحرمين الشريفين يتسلم تقرير مؤسسة النقد السعودي بحضور وزير المالية العساف وحمد السياري محافظ المؤسسة (واس)

اضافية لتمويل المشاريع كما أنها تقدم في نفس الوقت أدوات استثمار متنوعة للمدخرين».

وقال «وقد بذلت حكومتكم الرشيدة جهدا ملموسا لتنمية وتطوير السوق من خلال توظيف أحدث تقنيات التعامل وزيادة المؤسسات المالية العاملة في السوق واستحرار طرح أسهم الشركات المساهمة للمواطنين مما يدعو إلى التفاول بأن تلك الخطوات ستؤدي إلى زيادة استقراره وزيادة عمقه وتعزيز ثقة المستثمرين ووعيهم الاستثماري، إلا أن التحدي الذي ما زال ماثلا أمامنا هو الحاجة للمزيد من الجهود التوعوية لكافة شرائح المتعاملين في السوق.

كما تسلم الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام السعودي أمس نسخة من التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي الثاني والأربعين لهذا العام، وذلك خلال استقباله أمس بمكتبه بقصر اليمامة حمد السياري محافظ المؤسسة وكبار المسؤولين في مؤسسة النقد.